الأمم المتحدة
S/RES/2008 (2011)
مجلس الأمن
Distr.: General
16 September 2011

القرار ٢٠٠٨ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٦١٩ المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبيانات رئيسه بشأن الحالة في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية، ولا سيما قراراته ١٩٧١ (٢٠١١) و ١٩٣٨ (٢٠١٠) و ١٨٨٥ (٢٠٠٩) و ١٨٣٦ (٢٠٠٨) و ١٥٠٩ (٢٠٠٣)،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠١١ (S/2011/497) ويحيط علماً بالتوصيات الواردة فيه،

وإذ يرحب بجهود حكومة ليبريا من أجل تعزيز المصالحة الوطنية والانتعاش الاقتصادي، ومكافحة الفساد وتعزيز الكفاءة والحكم الرشيد، ولا سيما الخطوات المتخذة في ما يتعلق بتعزيز سيطرة الحكومة على الموارد الطبيعية، وإذ يلاحظ مع القلق بطء التقدم المحرز في معالجة المسألة الهامة المتمثلة في إصلاح الأراضي، وإذ يحث على مضاعفة الجهود من أجل التقدم في عملية نقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى سلطات البلاد، ولا سيما في ما يتعلق بتحسين قدرات الشرطة الوطنية لليبريا وإمكاناتها وتوطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء أراضيها،

وإذ يسلّم بأن الاستقرار الدائم في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية سيتطلب سير المؤسسات الحكومية سيراً حسناً ومستداماً، بما في ذلك قطاعا الأمن وسيادة القانون،

وإذ يشيد بالمساعدة التي قدمتها الحكومة والشعب الليبري على السواء للاجئين الذين انتقلوا بصفة مؤقتة إلى شرق ليبريا،

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يشير إلى أن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تشمل مساعدة حكومة ليبريا على توطيد السلام والاستقرار مع المؤسسات الوطنية التي تكون قادرة على الحفاظ على الأمن والاستقرار بصورة مستقلة عن أي بعثة لحفظ السلام وضمان استقرار ليبريا في المستقبل، وإذ يشير إلى النقاط المرجعية الانتقالية لمرحلة التخفيض التدريجي للبعثة، بما في ذلك النقاط المرجعية الأساسية المتعلقة بالشرطة الوطنية لليبريا واستراتيجية الأمن القومي، وإذ يرحب بالتقدم المحرز في هذا الصدد، وإذ يشير إلى ضرورة التعجيل بإحراز تقدم في عملية التخطيط لنقل المسؤوليات الأمنية، وهي عملية من المتوقع أن تبدأ في منتصف عام ٢٠١٢،

وإذ يشدد على أن النجاح في إجراء انتخابات سلمية تقام في موعدها وتتسم بالمصداقية والشمولية وفقاً لأحكام الدستور والمعايير الدولية المعمول بها، شرطٌ أساسي لتوطيد الديمقراطية والمصالحة الوطنية وإيجاد مناخ سلمي مستقر وآمن يمكن في ظله إحراز تقدم في مجال تحقيق الاستقرار والتنمية الاجتماعية الاقتصادية في ليبريا، وإذ يؤكد على ضرورة تشجيع إقبال الناخبين بأعداد كبيرة على التصويت ومشاركة المرأة في العملية الانتخابية،

وإذ يحيط علما بتوصية الأمين العام الداعية إلى إيفاد بعثة للتقييم التقني إلى ليبريا بعد تنصيب الحكومة المنتخبة في عام ٢٠١٢، تعدُّ مقترحات تفصيلية للمراحل المقبلة من التخفيض التدريجي للبعثة، وكذلك لنقل المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى السلطات الوطنية،

وإذ يرحب بمساهمة لجنة بناء السلام في إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون والمصالحة الوطنية، وإذ يشير إلى أنه لا تزال هناك تحديات قائمة في هذه المجالات الرئيسية،

وإذ يدرك التحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة في جميع القطاعات، بما في ذلك المشاكل المستمرة المتعلقة بالجرائم العنيفة، وإذ يدرك أن حالة عدم الاستقرار في كوت ديفوار لا تزال تشكل تحديات أمنية عبر الحدود بالنسبة لليبريا وكوت ديفوار،

وإذ يلاحظ مع القلق الأخطار التي يشكلها بصورة خاصة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة والأسلحة غير المشروعة على استقرار المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك استقرار ليبريا،

وإذ يشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، لمساهمتها المتواصلة والهامة في حفظ السلام والاستقرار في ليبريا، وإذ يلاحظ بارتياح التعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومع حكومات البلدان المجاورة، في مجال تنسيق الأنشطة الأمنية في المناطق الحدودية بالمنطقة دون الإقليمية،

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام للإبقاء على جميع عمليات حفظ السلام، بما فيها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، قيد الاستعراض الدقيق، وإذ يكرر التأكيد على ضرورة أن يتبع المجلس نهجا استراتيجيا صارما في ما يتصل بنشر قوات حفظ السلام،

وإذ يعرب عن تقديره لاستمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي،

وإذ يشير إلى قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وإذ يشعر بالقلق إزاء ارتفاع عدد حالات العنف الجنسي والعنف الجنساني، وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة وحكومة ليبريا من أجل تعزيز حقوق المدنيين وحمايتها، ولا سيما حقوق النساء والأطفال، وإذ يؤكد من جديد أهمية الخبرة والتدريب الملائمين في ما يخص المسائل الجنسانية في البعثات التي صدر بشأنها تكليف من مجلس الأمن،

وإذ يشجع الجهود الرامية إلى كفالة أن تضم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا حضورا وقدرة وخبرة فنية وافية في مجال حقوق الإنسان للاضطلاع بأنشطة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها،

وإذ يعرب عن تقديره لمساهمة أفراد البعثة العسكريين في توفير الأمن للمحكمة الخاصة لسيراليون، التي أنهت أعمالها في ٧ آذار/مارس ٢٠١١، بموجب القرار ١٩٧١،

وإذ يقرر أن الحالة في ليبريا لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢؛

٢ - **يكرر** إذنه لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بأن تواصل مساعدة الحكومة الليبرية، على النحو المطلوب، على تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية العامة لعام ٢٠١١، بتقديم الدعم اللوجستي، ولا سيما من أجل تيسير الوصول إلى المناطق النائية، وتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية، ودعم المؤسسات والأحزاب السياسية الليبرية في تهيئة مناخ يفضي إلى إجراء انتخابات سلمية؛

٣ - **يدرك** المسؤولية الأساسية الملقاة على عاتق حكومة ليبريا والجهات الوطنية الفاعلة الأخرى في تهيئة ظروف مواتية للانتخابات المقبلة، ويحث في هذا الصدد الحكومة والأحزاب السياسية وناخبيها، وكل الشعب الليبري، على المساعدة في كفالة تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء عملية انتخابية سلمية تقام في موعدها وتتسم بالمصداقية والشمولية،

وتتضمن إجراء نقاش سياسي حر وبنّاء، ويدعو الجهات الفاعلة الليبرية إلى كفالة الانتهاء من أية قضايا عالقة تخص الإطار الانتخابي وكفالة ظروف آمنة من أجل إجراء الانتخابات والمشاركة فيها دون قيود، بطرق منها التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بما يتسق مع دور البعثة في ما يتعلق بحماية المدنيين، ويدعو جميع الأطراف إلى احترام نتائج الانتخابات؛

٤ - **يشير** إلى تأييده لتوصية الأمين العام بأن يشكل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية نقطة مرجعية جوهرية من أجل التخفيض التدريجي لقوام البعثة في المستقبل؛

٥ - **يشجع** حكومة ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا على مواصلة إحراز تقدم في عملية التخطيط للفترة الانتقالية، ولا سيما في معالجة الثغرات الخطيرة التي يجب سدها من أجل تسهيل عملية انتقال ناجحة، ويطلب إلى الأمين العام أن يوفد بعثة تقييم تقني إلى ليبريا بعد تنصيب الحكومة المنتخبة في عام ٢٠١٢ تركز على نقل المسؤوليات الأمنية، وأن يضع أيضا مقترحات تفصيلية للمراحل المقبلة من التخفيض التدريجي لقوام بعثة الأمم المتحدة، استنادا إلى استعراض مستفيض للتقدم المحرز نحو تحقيق النقاط المرجعية للعملية الانتقالية، بهدف إعداد جداول زمنية وتوصيات لإجراء مزيد من التخفيض للعنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا؛

٦ - **يؤكد** من جديد ترتيبات التعاون بين البعثات المنصوص عليها في القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥) حسب الاقتضاء وعلى أساس مؤقت، بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ويدعو البلدان المساهمة بقوات إلى دعم الجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد؛

٧ - **يشدد** كذلك على ضرورة أن تنسق البعثة والعملية استراتيجياتهما وعملياتهما بانتظام في المناطق القريبة من الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار، من أجل المساهمة في توفير الأمن في المنطقة دون الإقليمية ومنع الجماعات المسلحة من استغلال الثغرات في الحدود السياسية، ويطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير عن ذلك إلى مجلس الأمن وإلى البلدان المساهمة بقوات؛

٨ - **يشدد** كذلك على ضرورة أن تدعم الجهات المانحة حكومة ليبريا، والأمم المتحدة، والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى، حسب الاقتضاء، في معالجتها للتدفق الحالي للاجئين الإيفواريين؛

٩ - **يشدد** على ضرورة الاتساق والتكامل بين حفظ السلام وبناء السلام والتنمية من أجل التصدي بفعالية لحالات ما بعد النزاع، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل التنسيق والتعاون مع لجنة بناء السلام، ويشجع لجنة بناء السلام على أن تواصل، بعد التشاور

الوثيق مع حكومة ليبريا، تقديم التقارير عن نتائج بعثاتها وعن توصياتها بشأن السبل التي تمكنها من التعجيل بإحراز تقدم أولا وقبل كل شيء في مجال إصلاح القطاع الأمني، وسيادة القانون، وتحقيق المصالحة الوطنية؛

١٠ - **يؤكد** أهمية التحديث المنتظم للمفهوم العسكري للعمليات وقواعد الاشتباك، واتساقه الكامل مع أحكام هذا القرار، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير عنها إلى مجلس الأمن وإلى البلدان المساهمة بقوات؛

١١ - **يدعو** حكومة ليبريا إلى أن تواصل، بالتنسيق مع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، إنشاء مؤسسات وطنية للأمن وسيادة القانون تكون قادرة على العمل بكامل طاقتها وبصورة مستقلة، ولهذا الغرض، يواصل التشجيع على إحراز التقدم المنسق في تنفيذ جميع خطط تطوير الأمن والعدالة؛

١٢ - **يشجع** الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على أن تضع، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، استراتيجية دون إقليمية للتصدي للتهديد الذي تشكله التحركات عبر الحدود للجماعات المسلحة والأسلحة وللاتجار غير المشروع، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، حسب الاقتضاء؛

١٣ - **يرحب** بالجهود التي تبذلها حكومة ليبريا لمكافحة العنف الجنسي والعنف الجنساني؛ ويشجعها كذلك على أن تستمر، بالتنسيق مع البعثة، في مكافحة إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب وتوفير التعويض والدعم والحماية للضحايا؛

١٤ - **يطلب** إلى البعثة أن تواصل، في حدود الموارد المتاحة، دعم مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وفي حلها وفي بناء السلام، بما يشمل الاضطلاع بأدوار في صنع القرارات بمؤسسات الحكم في مرحلة ما بعد النزاع، المعينة والمنتخبة في ليبريا؛

١٥ - **يطلب** كذلك إلى الأمين العام أن يطلعه بانتظام على الحالة في الميدان في وقت تدخل فيه ليبريا هذه المرحلة الحاسمة المقبلة، وأن يقدم إليه بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ تقريرا عن المسائل المشار إليها في الفقرات ٢ و ٥ و ٧، يشمل توصيات بإجراءات مناسبة يتخذها مجلس الأمن؛ ويعرب عن اعتزامه النظر في هذه التوصيات في الوقت المناسب؛

١٦ - **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره.